جون بودان 1529- 1596

مدخل في السيرة الذاتية:

*- كتاب " **المنهج ..."** « **La Methodes ad facilem historiarum cognitionem** » في عام 1566: تسهيل معرفة التاريخ. من خلال التركيز مطوّلا على **دراسة " تكوين الجمهوريات** ".

*- كتاب " **الجواب ..."** « **La réponse ...à M. de Maletroit** » الذي تناول فيه أسباب غلاء كل الأشياء،و وسيلة معالجة ذلك عام 1568: كان عملا لاقتصادي عايش بعمق **ثورة الأسعار**، في القرن السادس عشر، و انتشارها و تعقيداتها و آثارها، حيث تناول فيه أسباب غلاء كل الأشياء ، و وسيلة معالجة ذلك.

*- اعتزم بودان أن **يستخلص القوانين التي تتحكم في مختلف أنظمة الوقائع السياسية.** لقد **رفض يودان الفصل بين الخير المطلق للدولة، أو "الجمهورية"، و الخير المطلق للفرد. و كان في هذا وفيا لتعاليم أفلاطون و أرسطو، و لتعاليم الرواقية و المسيحية كذلك. و هكذا عارض واقعية ماكيافيلي التجريبية، بقانون الله و الطبيعة و العدالة. لكنه أنكر بشدة، مع ذلك، أنه سقط في المثالية الطوباوية لتوماس مور أو لجمهورية أفلاطون.**

الكتب الستة من كتابه "الجمهورية *La République*":

- **الكتاب الأول:** قام بودان **بدراسة السيادة التي تؤسّس الجمهورية.**
- **الكتاب الثاني:** عمل بودان على تقديم **تصوّره لطريقة ممارسة السيادة**، أي **الأشكال السياسية.**
- **الكتاب الثالث:** اهتم فيه **بالبنية الإدارية و الاجتماعية للأمة.**

- **الكتابين الرابع و الخامس:** تناول فيهما بالدراسة **سوسيولوجيا الجمهورية. فهو يدرس مختلف مراحل حياة الجمهورية، شروط توازنها، العلاقات بين مختلف الوظائف و شروط عمل النظم. و أضاف لهما نظرية الثورات و نظرية المناخات التي تُذكّر بأرسطو و تُنبأ و تُحضّر لمونتيسكيو.**
- **الكتاب السادس:** تناول **نهايات و غايات الحياة الاجتماعية، الملكية المثالية،** و عرض بعض المسائل الخاصة، مثل تلك التي تمس الضرائب و المالية و النقود.

بودان ... المنظّر و المناصر للملكية المطلقة:

*- أحداث مجزرة **La Saint-Barthelémy** سنة 1572: خلال سنوات 1560 أصبحت حركة **Huguenot**- التي كانت في البداية مجتمعة حول عقيدة مشتركة - **حزبا قويا**. فالأوساط البروتستانتية في هذا التيار كانت تؤاخذ على الملوك الكاثوليك سلوكهم القائم على الاهتمام و التركيز على الأماكن التقليدية و الكاثوليكية و إهمال الأماكن التي يتواجد فيها البروتستانت، بالرغم من أن هؤلاء الملوك يمثلون هته الأماكن المهملة. و قد تبلورت ملامح المعارضة الشديدة للملك الكاثوليكي من خلال ما يلي:

- تطور بناء نظري يبرّر المكانة الخاصة التي يجب أن تحظى بها الأقلية البروتستانتية
- المطالبة باحترام الحقوق الناتجة عن هته المكانة، هته الحقوق تصل إلى حد تبرير المقاومة ضد ملك أصبح غير شرعي.

النتيجة: في هاته الظروف وجد الملك نفسه في مواجهة شكل من **التمرد و العصيان**[1].

[1] لقد كانت النظرية البروتستانتية قائمة على **مبدأ الحدّ من السلطة الملكية، و كان هذا المبدأ يستند على فكرة أن ضمان الحقوق الخاصة بجزء من الشعب، يمكن أن تمتد حتى المقاومة الشرعية و ربما الثورة،و حتى إلى مقتل الملك الذي يعتبر مستبدا.** لقد كانت هته النظرية البروتستانتية الجديدة ممثلة من طرف **هوتمان Hotman** صاحب كتاب **Francogallia** ،الذي بالرغم من أن نشره جاء سنة 1573 أي بعد المجزرة، إلاّ أنه نظّم إطارا فكريا و الذي تشكّل منذ سنوات و كان أصل التمرد الذي قام به البروتستانت. فقد كان هوتمان يستهدف إعادة تأسيس **نظرية تاريخية للدستورية الفرنسية Une Théorie Historique Du Constitutionnalisme Français** من خلال الأفكار التالية:

. لقد كانت الملكية الفرنسية في الأصل ملكية انتخابية، و أن الملك كان يجد سلطته في الناخبين.

- أن مجلس العوام le Conseil Public التابع للملكية و الذي سبق البرلمان، كان الآنا الآخر للملك، مشكّلا بنفسه مع الملك الدولة.

السيادة: دورها، علاماتها، و مقرها:

*- يقول بودان: " **... كذلك الجمهورية لا تعدّ جمهورية إن لم يكن فيها قوة سيّدة توحّد كل أعضائها و أجزائها، و كل أسرها و هيئاتها في جسم واحد ...**" و الجمهورية تعني بشكل بديهي: " **الشيء العام أو الجماعة السياسية، أو باختصار، الدولة** " و الذي يقول فيه إن الجمهورية " **هي الحكم المستقيم لعدة أسر، و لما هو مشترك لديها، شرط أن يتوفر لديه قوة سيّدة** ".

1. " **حكم مستقيم**": **أي متفق مع قانون الله و الطبيعة، الذي يستهدف العدالة و النظام بالمعنى الأكثر أفلاطونية و الأكثر انسجاما للكلمة** (إن الجمهورية **الجيّدة التنظيم** هي التي يعتزم بودان تعريفها، من خلال توضيح غايتها الرئيسية، التي لا تتجلى في السعادة، و إنما في إنجاز القيم العليا، الأخلاقية و الفكرية. إن هاته الغاية ترقد – كما يقول بودان – في الفضائل التأملية).
2. " **حكم عدة أسر** ": فالأسرة التي تقاد بشكل جيّد هي الصورة الحقيقية للجمهورية. إن **السلطة المنزلية تشبه السلطة السيّدة**. و الحكم المستقيم للمنزل هو النموذج الحقيقي لحكم الجمهورية.
3. " **شيء مشترك أو عام** ": بالإضافة للسيادة لابد من وجود شيء عام: أملاك عامة، خزينة عامة، أسواق، قوانين، أعراف، قضاء، عقوبات ..." **لأن الجمهورية لا توجد إن لم يكن هناك أي شيء عام** ".

علامات السيادة:

وفقا لهته الأفكار يصبح برهان هوتمان بسيطا: بما أن الملوك هم منتخبو الشعب، فإنهم مجبرين على أن يبقوا داخل الحدود التي رسمها القانون الذي قبل به الشعب و حدّده، كما أن الملوك مجبرين على احترام العادات التي كانت قائمة لحظة صعوده إلى الحكم، و التي حلف باحترامها عند تقلّده الملك. و يذهب هوتمان بعيدا عندما يقول بأن المالك الحقيقي للسيادة ليس الملك، و لكن مجلس العوام الذي يجد الشعب من خلاله تمثيلا واسعا.
إن نتيجة هاته الأفكار هي:

- ـ يستطيع الشعب ممارسة حق العزل ضد ملك يجد سلطته فيه(أي في الشعب)،
- ـ يستطيع الشعب أن يقاوم أوامر ملك لا يحترم القانون الذي تعهد باحترامه. كما يقترح جمع مجلس العوام من جديد، و الذي يعتبره فوق البرلمان الذي يوليه اعتبارا كبيرا، و ذلك لإعادة بعث السيادة و التمكن من ممارسة الرقابة على الملك من خلال مجلس العموم هذا. لكل هاته الأسباب يمكن أن نفهم لماذا تحركت الملكية الفرنسية بقوة و عبّرت بشدّة عن معارضتها لمثل هاته الأطروحات.

*- **سيادة ...دائمة:** بدوام حياة الذي يملكها، و يملكها باسمه الخاص، و ليس أبدا بواسطة لجنة أو مؤسسة أو توكيل من أي جهة كانت، لأنه سيمارس في هاته الحالة قوة الغير.

*- **سيادة ... مطلقة:** فليس لها من شرط آخر غير " **ما يأمر به الله و الطبيعة** ". فعلى السادة أن لا يكونوا خاضعين لأوامر الغير بأي حال من الأحوال، و أن يكونوا قادرين على **سن القوانين** للرعية، و على **نقض القوانين** غير المفيدة و إلغائها و استبدالها بأخرى. و لهذا يقال بأنهم " **معفون من قوة القانون** "، و مستثنون من قوانين سابقيهم، و كذلك من قوانينهم الخاصة، بحيث أنهم لا يستطيعون أن يقيّدوا أيديهم حتى و لو كانوا يريدون ذلك. إن عبارة " **لأن هذه هي رغبتنا** " التي نقرؤها في نهاية المراسيم و الأوامر، لم توضع إلاّ من أجل إثبات أن قوانين "الأمير" السيّد " **لا تتعلق إلاّ بإرادته البحتة و الصريحة، بالرغم من أنها تستند لأسباب جيّدة و حيّة** ".إن اعتبار السيادة دائمة و مطلقة يتضمن ما يلي:

*- **العلامة الأولى:** **القدرة على سنّ القانون و نقضه**. سنّ القانون للجميع، بصفة عامة، و لكل واحد بصفة خاصة، و ذلك دون أن يكون الأمير السيّد بحاجة لموافقة أيا كان، سواء أعلى منه أو مساو له أو أدنى منه. لأنه إذا كان سوف يأخذ موافقة من هو أعلى منه " **فإنه سيكون تابعا حقيقيا ، و إذا كان عليه أن يأخذها ممن هو مساو له، فإنه سيكون شريك، و إذا كان عليه أن يأخذها من الرعية، سواء من مجلس الشيوخ أم من الشعب، فإنه لن يكون سيّدا** ".

*- **العلامة الثانية:** الإشارة إلى **مجلس الشيوخ باعتباره جمعية مستشارين** لا تمتلك أية سلطة لجعل آرائها تنفّذ، و إذا حدث العكس فسيصبح مجلس الشيوخ سيّدا للغاية التي وجد من أجلها، و هنا يدين بودان بشدة هذا التصغير للسيادة أو بتعبير أفضل " **الإفراغ للسيادة التي هي سامية و مقدسة جدا، و التي لا يعود للرعية مهما كانت أن تمسّها عن قرب أو عن بعد** ". و نفس الشيء ينطبق على مجالس الطبقات العامة في المقاطعات.

*- **العلامة الثالثة:** إن القانون هو ما يأمر به السيّد عندما يستخدم قوته، و أنه يجب عدم الخلط بينه وبين **الحق** الذي يتضمن الإنصاف و لا شيء غيره، و ليس أمر السيّد.

*- **العلامة الرابعة:** تجتمع علامات السيادة كذلك في علامة سن ونقض القانون. و يعدّدها بودان و هذا التعداد يعرّفنا من الآن على عناوين **فصول القانون العام** الذي سيتحدد في المستقبل، و هي : القيام بالحرب و السلام، تعيين كبار الموظفين(الضباط الرئيسيين بتعبير بودان)، إصدار الأحكام النهائية، حق

العفو، صك النقود ، و استيفاء الرسوم و الضرائب. فإذا كانت هذه هي علامات السيادة فما هو مقرها و أين تكمن ؟.

مقر السيادة: إن هذا المقر هو الذي يحدّد **شكل الدولة**، أو بتعبير بودان **نوع الجمهورية** الذي ينبغي تمييزه عن نوع أو أسلوب الحكم بعناية كبيرة. هناك ثلاثة أنواع للدولة يمكن تصورها فقط، و بالتالي **ثلاثة مقرات للسيادة** و هي:

- **الملكية عندما يمتلك فرد واحد السيادة،**
- **الأرستقراطية عندما يمتلك قسم ضئيل من الشعب، كجسم، السيادة، و يسن القانون للباقي،**
- **الديموقراطية عندما يمتلك الشعب كله أو أغلبيته " كجسم " القوة السيّدة.**

تميّز بودان عن سابقيه برفضه لهذا للشكل **المختلط**. إذ يتساءل بإلحاح و احتقار، كيف يمكن القبول بنوع جمهورية تكون فيها علامات السيادة، الغير قابلة للتجزئة، موزعة بين عدة سلطات.

السيادة : مصدرها و مداها:

*- إن **الأصول الرومانية للسيادة في فكر بودان واضحة و بيّنة**، يكفى فقط أن نتذكر ما قدّمه القانون الروماني لفقهاء **فيليب الجميل Philippe le Bel** من أسلحة قانونية استخدمت لمصلحته ضد البابوية و الإمبراطورية و الإقطاعية، غير أن بودان يحترس من تأسيس السيادة على القانون الروماني.

***- يرفض بودان، الحريص على محاربة حجج المناهضين للملكية، أيضا تأسيس السيادة على حق الشعب أو الجماعة، الذي نقل بشروط لأمير وصف بأنه سيّد.**

***- كما يرفض اللجوء لنظرية " الحق الإلهي الملكي[1] "(بالمعنى الضيّق للكلمة) المعارضة، و التي برزت في حالتها الجنينية منذ عهد فيليب الجميل. فقد كان بودان يرفض أن يسجن مفهومه الواسع للسيادة، و الصالح بالنسبة لأنواع الجمهوريات الثلاثة، ضمن الإطار الضيّق لنظرية كانت موضوعا للنقاش، و كان العقل الطبيعي لوحده عاجزا عن تبريرها.**

[1] فالملك حسب هاته النظرية، كان يعيّن مباشرة و بالاسم من قبل الله، و بدون وساطة الكنيسة أو الشعب. لهذا فإن أي تمرّد ضده، و تحت أية ذريعة كانت، يعتبر كفرا و عملا غير مقبول.

*- تصور بودان **وجود حالة حرية سابقة لوجود الدولة**. **حالة كانت السلطة الوحيدة فيها تتجلى بسلطة أب الأسرة أو المنزل.**

و لكن كان عليه أن يعطى رأيا في كيفية ظهور الدولة، سواء استمدت هاته الدولة مصدرها من الأسرة التي " تضاعفت شيئا فشيئا "،أم قامت فجأة نتيجة " لتجمع جمهرة من الناس "،أو كانت عبارة عن جالية أخرجت من دولة أخرى، **فقد رجّح، في المقام الأول، عامل العنف الذي يمارسه الأقوى. و ذلك أن يستبعد، من جهة ثانية، رضى البعض الذي يخضعون طوعا حريتهم التامة و الكاملة لآخرين يتصرفون بها، من خلال قوة سيّدة، بدون قانون، أو مع بعض القوانين و الشروط.**

و يمكن القول، عموما، أن بودان **لم يقترح أساسا مرضيا للإلزام السياسي. و لهذا يمكن أن نستنتج بأن السيادة بنظره، مثل الله، موجودة لأنها موجودة: إنه يراها ملازمة لطبيعة الأشياء، و متصلة بالنظام العام للعالم.** و إذا كان يعرّفها بقوة و دقة لا نظير لهما، فإنه لا يشعر بحاجة لأن يعطى تفسيرا حقيقيا لها. فيكفيه أنه **شيّد نظاما يعبّر فيه القانون عن إرادة العضو السيّد فقط، و ليس عن إرادة الجماعة التي تصاغ بمشاركة مختلف أعضائها. لقد كان هذا التغيّر في المنظور كبيرا، كما كان الانفصال عن مفاهيم العصور الوسطى بليغا.**